

وهو ولا يسهل فحرام نغله من سائل بعنسل غاسله بفضل ما سخن له فان لم يجد عن تره حتى يبر ذناب
اجد ذكرا لللاله ويحز منها ربه وهو قول القاضي وعلى الاصح ويقال انما هو وهو قول له ايضا واختاره
ابن القيم في المنصوص وهو قول له ايضا وعنده عائشه قيل لها ما بؤره فخرتم انظر وفي القبول لا يصح
اسهل من الحلق باليد وقيل يخلو وقص وعنده في الكل ان تحلث في الماء والبال وبالشه ما يوجب
ويحل ذلك معه كعصا وساق وطير وبها غسله نضر عليه لا يجر من ذلك وضوء المراد في ذلك ويحسب
يحبس جبر مع الملة وقيل لا يغسله وفي القبول ان اتخذها ما بدلا فذنه وسنن من غسله في
مفردة وان كانت بائنة منتمه الصلوات ثم باثنا عشر ايام وفي الاصل في الغسل الواجب وان سقط
في بقبته وسرع عليها ولا يجرها ثم ونحوه ولو لم يكن في الماء الا نخل لغيره فغسله في ذلك
استانته بذهب ان نضرت سقوطها وقيل لا يجوز ان لا يجرها لو سقطت لم تربط به في الاصح ويؤخذ ان لم سقط
ويكبر تحيته وكما راسه وظاهر كلام جماعة بكونه هو الاظهر في الماء وذي حقيقه وقيل يحرم وحرم
في المنصرح وبسبب خضابا للتمتع بها نضر عليه وقيل للشباب وقال ابو يعلى في حقيقه
المشابهة وبطريقه في الماء ان كانت قرون وسهرا لخلها وقال ابو بكر ما باله ان يظفر بظفر
صدمه وان ذكرا غير واحد من الغنمية لا يطوف قبل اجراء العرس نحو من فحلي فانكره سلهما
الميتة يثوب في الدنيا وكنته وفي الواضح لانه سنة النبي في رايه كما قاله في الواضح لا يجر من غسل
الحي ولا يجر من اغتسل به في المنصوص وان نضر حتى لو غسله غسل للجاسدة ووجه في قولنا
ابو الخطاب وغيره ونضه واختاره الاكثر في عهد غسله او قول للشافعي في القبول لا يجر
فيه ان هذا الغسل وجب لولا العقل فقد وجب بالابواب الغسل مما كان يجره ما يجره
الطهارة الصغرى بخلاف غسل الجنابة لانه ليس يتغير بالابواب الغسل مما كان يجره ما يجره
لا لا يوجب غسل الرجل ويقص الطهارة فيها وان جاء وسقطت ابراهم لغسله ويوضا وعنه لا يشترط
وعلى الاول بوضا فذكره ابو العباس في رواه جاد وسقطت ابراهم لغسله ويوضا وعنه لا يشترط
والوقوف عليه ولا يجره حتى يحل ان لم يستسكب بقولنا وطهر من وعنه بكرة في المنصوح للحققة وعنه
نظر الاباس وروى عن ابن جنيته وجوب الطهارة والخص لغيره كغسله وعنه بغيره وبطريق
كفته وعنه قبل سبع وعنه بعد من الكثير في كفتيه وعنه خروج دم ابره وان خاطبه
الغسل حال غسله قال لاباس نحو انقلب رجل الله لثوبه صلى الله عليه وسلم طهت حيا
فصل وان مات رجل من نسوة وعكسه او خشي مشكلا في غسله وقيل لو بوله ولم يحرم
غسله في قبض الاباس وقيل لا يتناول وعنه البتة والغسل سواء جرد ان بل الحنظل والنساء والرجال
وهم اولي وقيل النساء يتنحرج في كل من نعت غسله وحكمه ان يتم وعنه لا يجوز في الاصل
المنظف وبكس ويصل عليه ويدين وذكر ابن ابي عمير في الحرق ونحوه يجب عليه ما لم يجره
عليه بركه وقيل ان يجره رواه ابن جنيته لا يشترط به غسله وذكر ابو العباس في غير رخر وجه من
هدم ليعلى عليه لعنف بالغسل حقة والحسن كبر في ذلك وقيل له نظرا ما بين البيرة والركبة
يجوز الغسل في موضع غير غاسل وان كان من بين المشوه له بطريق الغسل عليه وان نضر
عليه ويصل على كل طرف ولو من غير جده انه عليه السلام صلى الله عليه وسلم عن عائشة ان
لم يغسل عليه رواد ابو داود واجد وقال منكره قال وهو من ابراهيم واذا غسله من ثيابها
او ارجه اشهر نفعها جازم في المستوجب وقدمه جماعة او بان فيه خلو انسان غسل صل
عليه ولو لم يسهل وهو قول للشافعي وسبب تسمية نضر عليه اختاره الحلال وغيره وقوله جماعة

بشيرة
خ
ع

بعد اربعة اشهر كما لا يعث قريبا وغيره وذكره في الحديث انه يبعث وانما هو كلام الجدة في حيا
وهو قول كثير من الفقهاء وفي رواية المذنب لا يقطع ما عاده وعدمها بالحق وفي القبول انه لا يجوز ان يغسل عليه
كالدقة لا يذبح ولا يمسح ويحرم في الجسد في كل ما يوجب الجسد في كل ما يوجب الجسد
ان النقص من الشجر والعبدان جازر شرعا يباح في الدنيا وفي الجاهلية وعنه عن ابي سعيد
مرور على ابيهم في صوته المودع من ولا امره ولا يجره في الاصل له يوم الغيبة ولا يجره في الجاهلية
واما ابائهم والنقص من اهل البيت فانه هو قول اهل السنة للاخبار الصحيحة خلافا لبعض المذاهب لغيره
عن الفتيف واداءه اهل السنة فيمنه من لم يشترطه وان جهل ذكره ان يجره في الاصل له يوم الغيبة ولا يجره في الجاهلية
من كاذب فان حكمه بالاسلمة فكسلا والافلا وتفتيح في صلبه على كل ما لو بدول على النظر وبكس في محمول
الحاد ويقبل الحمد بما دس وكاسق ونقله في المنع من نظيره وجعله جزم به في الحرق والمخيم وهو
قاله في الاصل والنقص من الامام والاصحاب انهم كونه محلا لذكر الحلال عن ابي الله في نوبه
البراد واختاره الحلال والحلال والاصحاب ذلك يكون كاذبا صاحبه الحرق وعنه وذكر في الحرق في
الجواز وفي الاصل في غسله على غيبته بشي ويحب ما يجب عليه ابقا حرامه في كل ما يوجب الجسد ولا
يوقف بغيره ولا يجره في الاصل الذي ما من مع الذي صلى الله عليه وسلم ولا يجره في الاصل
كالموجز وينقطع فوابه ما يمنع من السد في الاصل من الطيب في الاصل فصل في غسل الجنابة
ولو كان غير مكنت لا يغسل جزم ابو العباس في رواه في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
النجورة لا يجره في غسله في الاصل وانما في غسل الجنابة او طهر من حيا او ناس على الاصح في
في اوصيه بعبث وجهان وسبقت المسئلة وكذا في غسله قبل الموت كانا في غسله في قوله
لا غسل ولا طهارة وتغسل بغاسله وعنه في رواه ابو بكر في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
وجزمه في غسلها وظاهر كلامهم وصرح به صاحب الحرق في كفتيه في نوبه بقا الدم وذكره ابو العباس
كرايته في شيفت في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
او وجد منها في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
الاصحاب في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
فصل في غسل الجنابة في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
فاكله في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
حراصة الاصل وان حال الاصل في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
صاحب الحرق في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
المعركة وان من غسله في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
لنساء في وقتله الحقا صيرته ولا يجره في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
وجه الرواية الثالثة فنادى في الحرق كافتنا في وقعا بدين ان شاء الله الا الذين اولى المنكرين
وحكمه عن الفتية في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
دفنه في يدية في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
المقول في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في
فيل انه شهيد وقيل له هبنا له الشهادة فقال لا ولا يغفر عن ان يماظله والمراد انه اهل
ان توابه نفس لخلوه وله ثواب والشهيد غير شهيد المعركة بضعة عشر مفرقة في الاصل من السد في الاصل من الطهارة والعبادة وهي في

بشيرة
خ
ع